

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الدرس:

مقدمة لمقياس تنازع القوانين في مسائل الأحوال الشخصية

أستاذ الدرس: الدكتور عمارة عمارة أستاذ محاضر قسم "ب"

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون أسرة

الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

أهداف الدرس: تتمثل أهداف الدرس فيما يلي:

1- تعريف الطلبة على انواع تنازع القوانين

2- تعريف الطلبة على شروط تنازع القوانين

3- تعريف الطلبة على القانون الواجب التطبيق على الحالة والأهلية والزواج والطلاق وغيرها من

الموضوعات الأخرى

السنة الجامعية: 2020-2021

مقدمة

باعتبار أن الدولة كيان قانوني يسعى دائما إلى الحفاظ على العلاقات القانونية التي يعقدها أفراد سكانها، فإنها أوجدت نتيجة لذلك مجموعة من التشريعات لتنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم كل ذلك في إطار القوانين الداخلية، كالقانون المدني والتجاري وقانون الأحوال الشخصية... فلو تزوج جزائري من جزائرية في الجزائر فالقانون الذي يحكم زواجهما هو القانون الجزائري والمتمثل في قانون الأسرة، كذلك لو حررت وصية بين جزائريين في الجزائر فهي أيضا تخضع للقانون الجزائري ولا تظهر للقاضي أي صعوبة باعتبار عمله يتلخص في تطبيق قانونه الداخلي على العلاقات الوطنية، ولكن الأمر يطرح مجموعة من الإشكالات إذا كان الأطراف أجنبيا ورفع النزاع أمام القاضي الجزائري فهل هنا يطبق القانون الجزائري أو يطبق القانون الأجنبي؟ باعتبار أن القوانين تختلف في هذا الشأن وكذلك أصبح لزاما على القاضي معالجة المسائل المرتبطة بالعنصر الأجنبي لعدة اعتبارات سواء قانونية أو عملية أو تتعلق بمراعاة والحفاظ على مختلف الحقوق للرعايا الأجانب خاصة منها المرتبطة بالأحوال الشخصية.

ونظرا لتطور وسائل الاتصال بين الأفراد من دول مختلفة وكذا عجز القوانين الداخلية لكل دولة في حل بعض الإشكالات القانونية ذات العنصر الأجنبي، لاختلاف القواعد القانونية المنظمة لسلوك الأفراد وجدت مبادئ وقوانين تختص بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي في إطار القانون الدولي الخاص خاصة بنمو التجارة الدولية وانفتاح الدول على بعضها فأصبحت مسألة التنقل والانتقال إلى مختلف الدول يتم بسهولة تامة ونتيجة لذلك تعددت التصرفات القانونية، لذلك كان لزاما على رجال القانون إعداد هذا الفرع من القانون إعدادا علميا دقيقا يستجيب لمتطلبات الأفراد والدول والحفاظ على مصالحهم .

وحل معظم النزاعات الدولية المرتبطة بالعلاقات القانونية للأشخاص ذات العنصر الأجنبي وعليه قبل الرق الى مسألة تنازع القوني نصة في الأحوال الشخصية لابد من إعطاء مفهوم للقانون الدولي الخاص وكذا المواضيع التي يتناولها وتدخل في نطاقه وكذا أهم مصادره، لأن هذا الفرع من القانون كان بديلا للتسمية التي كانت تطلق عليه وهي تنازع القوانين أو تراحم القوانين أو التنازع من حيث المكان، كما أن تنازع القوانين في قانون الأسرة ستخلص مبادئه من هذا القانون التي لا غني للقاضي في نزاعات الأحوال الشخصية ذات العنصر الأجنبي عليها.